



تقرير الدوحة

## المؤتمر السنوي الثاني

## للعلوم الاجتماعية والإنسانية

فندق الريتز كارلتون - الدوحة: ٣٠-٣١ آذار / مارس ٢٠١٣

تقرير الدوحة: المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية

سلسلة: تقرير الدوحة

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦

الدفنة

ص.ب: ١٠٢٧٧

الدوحة، قطر

هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ +٩٧٤ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ +٩٧٤

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

## المحتويات

- ١ دعوة للتعاون بين المراكز البحثية العربية
- ٢ حجب الجائزة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية لهذا العام
- ٣ العدالة التي تقوم على الهويات لا تؤسس دولة
- ٥ تبعات أساليب تشكيل الدولة القطرية العربية في حاجة إلى معالجة
- ٦ محاضرتان عامتان في بداية المؤتمر
- ٨ تحديات الاندماج الاجتماعي ومسائل الأقليات في الوطن العربي
- ٩ نماذج من الاندماج الاجتماعي في المغرب العربي
- ١١ العدالة كانت في صلب مطالب الثورات العربية
- ١٢ لا عدالة من دون حرية
- ١٤ الاندماج الاجتماعي في مصر
- ١٥ المشرق العربي وعوائق الاندماج
- ١٧ بناء الدولة والاندماج الاجتماعي
- ١٨ العدالة والعدالة الانتقالية
- ٢٠ العدالة في التراث
- ٢١ العدالة: تمثلات وتجليات

نظّم المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة يومي ٣٠ و ٣١ آذار / مارس ٢٠١٣، مؤتمره السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية. واختير للمؤتمر هذا العام موضوعان هما: "جدلية الاندماج الاجتماعي"، و "ما العدالة في الوطن العربي اليوم؟".

أقام المركز حفل الافتتاح الرسمي مساء اليوم الأول من المؤتمر، بعد أن كانت أعماله انطلقت صباحًا. وقد تحدّث في حفل الافتتاح كلٌّ من المدير العامّ للمركز الدكتور عزمي بشارة، ورئيس جامعة حمد بن خليفة الشيخ الدكتور عبد الله بن علي آل ثاني، والدكتور كمال عبد اللطيف، والمستشار طارق البشري.

### دعوة للتعاون بين المراكز البحثية العربية

وفي كلمة بالمناسبة، أشاد الشيخ الدكتور عبد الله بن علي آل ثاني رئيس جامعة حمد بن خليفة بالدور الريادي والمؤثر للمركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، إذ أثبت تميّزه في مجال البحث العلمي والدراسات الإستراتيجية في وقتٍ قصير.

وأكد الدكتور عبد الله بن علي آل ثاني على اهتمام جامعة حمد بن خليفة التي يشرف عليها، بتعزيز التعاون مع المؤسسات البحثية والجامعية وعلى رأسها المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، في سبيل خدمة الحياة العلمية والفكرية داخل قطر وفي المنطقة العربية. وأضاف أنّ أعمال المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات ومنشوراته أصبحت توفّر مادةً علميةً غنية و متميّزة للباحثين والمفكرين والعلماء وعموم الطلبة العرب.

## حجب الجائزة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية لهذا العام

قدّم الدكتور كمال عبد اللطيف تقرير لجنة الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية في دورتها الثانية، والتي كان التنافس فيها ضمن موضوعين، الأول هو: "جدلية الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي"، والثاني هو: سؤال "ما العدالة في الوطن العربي اليوم؟".

وأوضح أنّ لجنة الجائزة تلقت ١٤١ ترشيحًا، ٨٠ منها في موضوع جدلية الاندماج الاجتماعي، و٦١ مشروعًا في موضوع العدالة. وكان لجمهورية مصر العربية العدد الأكبر من الترشيحات بما يعادل ٣٢ ترشيحًا، وتوزعت الأخرى على باقي الأقطار العربية. وبعد التقييم الأولي، قبلت اللجنة ١٩ ترشيحًا، تتوزع كالتالي: ستة مشاريع أبحاث في موضوع جدلية الاندماج الاجتماعي ضمن فئة الباحثين، وخمسة أبحاث ضمن فئة الباحثين الشباب في الموضوع نفسه، وثمانية ترشيحات في موضوع "ما العدالة؟". وقررت اللجنة دمج فئتي الباحثين والشباب في هذا الموضوع لقبول ترشيح وحيد في فئة الباحثين الشباب.

وتوزعت الترشيحات بين الدول العربية إلى خمسة مشاريع من المغرب، وثلاثة من فلسطين، وثلاثة من مصر، وثلاثة من الجزائر، واثنين من تونس، واثنين من موريتانيا، وواحد من الكويت، وواحد من اليمن.

وأكد كمال عبد اللطيف أنّه بعد استيفاء الترشيحات شروط الجائزة وقواعدها، ومرورها عبر مراحل التحكيم والتقييم المقررة، خلصت لجنة الجائزة إلى قرار حجب الجائزة لهذه السنة عن الأبحاث المقدمة في الموضوعين معًا، سواء في فئة الباحثين أو الباحثين الشباب. وذلك لعدم استجابتها للمعايير المحددة في سلم التقييم المنصوص عليه في لوائح تقييم الجائزة.

وفي ختام تقرير لجنة الجائزة، أعلن الدكتور كمال عبد اللطيف أنّ موضوعي الجائزة للسنة المقبلة، هما: "التاريخ" وتاريخ الراهن بالذات"، و"التنمية الاقتصادية العربية".

## العدالة التي تقوم على الهويات لا تؤسس دولة

ألقى الدكتور عزمي بشارة كلمة في حفل الافتتاح الرسمي للمؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية، شرح من خلالها مبررات اختيار موضوعي المؤتمر: جدلية الاندماج الاجتماعي، وما العدالة في الوطن العربي اليوم؟

ورأى الدكتور عزمي أنّ الفرصة سانحة اليوم ليقدم الفكر والحضارة العربيّان مساهمة كونية في فكرة العدالة التي مرّت بتطوّرات تاريخية عديدة. وقال في هذا الصدد: "لقد مرّت فكرة العدالة بأطوار تاريخية بحيث أدمجت أولاً التعامل بالمثل كما في شريعة حمورابي، أي العدالة كمعاملة بالمثل. ثمّ أدخلت فكرة المساواة في نطاق مفهوم العدالة لاحقاً في القرن التاسع عشر في الأيديولوجيا وليس في العلوم الاجتماعية، فالمساواة موقف وليست نظرية، وظهر ذلك في الأيديولوجيات المستوحاة من الثورة الفرنسيّة. وبعد ذلك أدخلت فكرة الحرّية في مضمون مفهوم العدالة. وبرأينا، إذا أردنا أن نساهم كعرب في العلوم الاجتماعية في هذه المرحلة وأخذاً بعين الاعتبار الواقع العربي، لأنّ المساهمات الكونية في العلوم الاجتماعيّة هي في الواقع مساهمات محلية لثقافات مهيمنة، وهي كونية لأنها محلية، فإنّ مساهمتنا الكونية في العلوم الاجتماعية يجب أن تتطوّر من واقعنا. وفي واقعنا لا توجد قضية أهمّ من قضية فشل الاندماج الاجتماعي. وليس بالإمكان تحقيق العدالة من دون تحقيق الاندماج الاجتماعي، ونقصد بذلك الاندماج الثقافي والاقتصادي وعلى مستوى الهوية وعلى مستوى المواطنة".

وتابع قائلاً: "إذا كان البعض يسند الفضل إلى جون رولز كمن جمع فكرة الحرية بالعدالة مع أنّ دلالة العدالة اللفظية والاصطلاحية لا علاقة لها بالحرية، بل أدخلت في العصر الحديث، فهل سندخل نحن إلى العدالة فكرة الهوية وفكرة الاندماج الاجتماعي؟ فتكون هذه ربّما المساهمة الكونية التي تقدّمها الحضارة العربية في صراعها الحالي في مستوى الثورات".

وأوضح الدكتور عزمي أنّ ما نعرفه من دخول المساواة كأيديولوجيا في فكرة العدالة، بمعنى المساواة الاجتماعية، وبمعنى مصادرة الملكية الخاصة وبمعنى توزيع الخير الاجتماعي بين

الناس بحسب الحاجة أو بحسب الاستحقاق، والتي جاءت بها نظريّات الفكر الاشتراكي المختلفة في القرن التاسع عشر، هي في الحقيقة أيديولوجيات، وهي مواقف وليست علمًا. فيما أنّ الانقسام الفكري الذي سبق هذه الأيديولوجيات هو الانقسام بين فكرة المنفعة وفكرة الحرية، بين جيرمي بنتام وإيمانويل كانط، أي هل بالإمكان تأسيس الأخلاق ومن ضمنها العدالة كموقف أخلاقي، على فكرة السعادة أم أنّ السعادة لا يمكن أن تُبنى عليها الأخلاق وإنّما يجب أن تبنى على مبدأ آخر أسماه كانط الواجب الأخلاقي، وهو في الواقع يقصد الحرية.

وأكد أنّ المعتزلة توصلوا إلى هذه الفكرة: أنّ العدل يقوم على الحرية، وأنّه لا يمكن أن تحسم موقفًا إن كان عادلاً أو غير عادل إذا لم تكن حرّاً، فلا يمكن أن يحاسب المرء على أخلاق أو مبدأ أخلاقي من دون مبدأ الحرية. ولذلك سُمّي المعتزلة أهل العدل والتوحيد. وأشار إلى أنّ النقاشات الأيديولوجية السائدة بين التيارات السياسية المختلفة واعتبار الإسلام تيارًا سياسيًا تسببت في إهمال موضوعاتٍ رئيسة في الفكر الإسلامي جرى التطرق إليها، ولكن تتخذ منها اليوم مواقف أيديولوجية من غير وجه حقّ.

وقاد بشارة تحليله فكرة العدالة ليصل إلى جوهر الموضوع في الوطن العربيّ اليوم، فيما أننا نتحدّث عن العدالة في عصرنا في إطار وحدات مرجعية، فإنّ إطار العدالة في العصر هو الدولة الوطنية. فالدولة مرجعية لفكرة العدالة، لذلك علينا أن ننظر في الدولة العربية، هل لدينا دولة يكون فيها معيار العدالة هو مرجعية الدولة وليس الهويّات؟ فإذا كان الإطار المرجعي هو الدولة، والعلاقة بين الإنسان والدولة تسمّى المواطنة، يفترض أن تكون مرجعية العدالة هي فكرة المواطنة. وإذا كانت هناك عدالات متعددة في الدولة (كلّ واحدة خاصّة بالمتساوين في فئة واحدة) فإنّ ذلك يؤسّس لكيانات سياسية متعددة وليس لكيان واحد. وما يسمّى التعايش هو هروب من الموضوع الرئيس، فالتعايش يحمل معنى التهذئة... تهذئة الحرب الباردة التي قد تتحوّل في أيّ لحظة إلى حربٍ أهلية. العدالة لا تقوم على التعايش بل تقوم في إطار مرجعي واحد اسمه الدولة، لا في إطار متعدّد متعايش. فبالإمكان صوغ نماذج تأخذ الهويّات الأهلية بعين الاعتبار، ولكن يجب أن تتأسّس على ما سبق ودخل على مفهوم العدالة، ألا وهو الحرية. إنّ الهويّة في رأيي في مفهوم العدالة الحديث لها معنى حقوقي إذا تأسّست على فكرة الحرية،

بمعنى أنّ من حريتي أن تكون لي هويّة، وحقّي كمواطن يكفل لي أن تكون لي هويّة، أمّا إذا اشتقّ حقّي من الهويّة وليس أنّ الهويّة حقّي، وإذا اشتقت الحرية من الهويّة، بمعنى أنني حرّ في داخل هذا الإطار الطائفي الذي يحمي حريتي، نكون قد هدمنا كلّ التاريخ الذي بُني عليه تطوّر مصطلح العدالة، وهذا يؤسّس لكيانات متعددة وليس لكيانٍ موحد. أنا لست فكرياً ضدّ أن نظوّر كعلماء علم اجتماع وعلوم سياسية أو سياسيين، فكرة الكيانات الهوياتية داخل الدولة، لكنها يجب أن تقوم على مبدأي المواطنة والحرية وليس العكس بأن يقوم مبدأ المواطنة والحرية على الهويّات، بمعنى أنّ هذه الهويّات هويّات اختيارية، أي أن أختار أن أوطّر في إطار طائفي معيّن ولديّ الحرية في أن أتخلّى عنه إذا شئت. والمبدأ الثاني أن تقوم هذه الكيانات على أساس المساواة بين المواطنين. أمّا إذا بدأنا بالهويّات، فلن نؤسّس لعدالة بمعناها المعاصر الذي خلفه تاريخ، بل نبدأ تاريخاً جديداً خاصاً بنا أخشى أن يقود إلى حروب أهلية".

### تبعات أساليب تشكيل الدولة القطرية العربية في حاجة إلى معالجة

ختم الحفل بمحاضرة للدكتور طارق البشري موضوعها: "حول حركية تشكّل الجماعات السياسية". أكّد البشري في مستهلّ محاضرتة على أنّ تنوّع معايير التصنيف التي تميّز بين الجماعات تعدّ جامعة وليست مانعة. وأضاف أنه يتعيّن لانتماء الجماعة السياسيّة أن يكون قادراً على حمل الوظائف التي تُطلب منه.

وقال البشري: "إنّ عناصر ما يمكن أن تقوم عليه الجماعة السياسيّة، تكون عادةً مجتمعة، فما من فردٍ في جماعة إلّا وهو مشمول بعلاقاتٍ نسبيّة، أو هو مشاركٍ غيره في لغةٍ تجمعهم، وفي عقيدةٍ تشملهم. وإنّ أحداث التاريخ وعلاقات الجماعات البشريّة بعضها ببعض هي ما يبرّجح اعتبار واحد من هذه العناصر هو الذي يمثّل العنصر الجامع إزاء غيره من العناصر الأخرى، هي كلّها مرشحة لتكوين دوائر انتماء".

وأشار البشري إلى أنّه ينبغي النظر إلى دوائر الانتماء على تعدّدها والبحث في أساليب تعاملها مع بعضها البعض. وإنّ من أهمّ ما يتعيّن ملاحظته أنّ دوائر الانتماء هذه في تفاعلها مع



بعضها البعض إنّما يكون الرجحان في الظهور بشأنها وتبوؤ الصدارة الحاكمة هو لما يمكن أن يتمتع منها بتشكيل تنظيم يفوق غيرها. وأضاف أنّه يستحيل في هذا الصدد تجاهل الأثر الكبير لأساليب تشكيل أجهزة الدولة القطرية في بلادنا، وأنّه ينبغي البدء من هذا الواقع الموجود والنظر في كيفية معالجته وتطويره وتعديله. وليكون لنا في تجربة الاتحاد الأوروبي درسٌ يُستفاد. وفي هذا السياق، قدّم البشري أربعة مقترحات لبلوغ هذا الهدف.

### محاضرتان عامتان في بداية المؤتمر

كانت أعمال المؤتمر قد انطلقت صباحة اليوم الأول (السبت ٣٠ آذار / مارس ٢٠١٣) بجلسة اشتملت على محاضرتين عامتين في موضوعي المؤتمر. وتواصلت الأعمال بعد ذلك في محوري المؤتمر بالتزامن؛ فعقدت جلستان في محور "جدلية الاندماج الاجتماعي" وجلستان أخريان في محور "ما العدالة في الوطن العربي اليوم؟".

وقد افتتح مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدكتور عزمي بشارة أعمال المؤتمر بالترحيب بالحاضرين. وذكر بأنّ المؤتمر مؤتمر أكاديمي متخصص وأنّ المؤتمرات ليست فضاءات للبحث بمعناه التفصيلي، إنّما هي مناسبة للتعارف بين الباحثين والمفكرين ولتبادل الأفكار والطروحات. وشدد على ضرورة الالتزام بالأهداف العلميّة والبحثيّة التي رسمها المركز لهذا النوع من المؤتمرات، واعدًا بأن يبقى هذا الموعد تقليدًا ثابتًا من تقاليد المركز.

وافتُحت الجلسة الابتدائية بمحاضرة للدكتور أحمد بعلبكي في المحور الأول للمؤتمر "جدلية الاندماج الاجتماعي" عنوانها "عن ليبرالية في لبنان تتحصّن بدمج الأفراد في طوائفهم". وانطلق في تناوله ارتباط الأفراد بالمجتمع في المجتمعات الليبرالية من تمييز علماء الاجتماع بين شكلين من هذا الارتباط؛ فهناك "ارتباط الدمج الاجتماعي" المفروض مثلًا على المهاجرين في المجتمعات الأوروبية اللاتينية، من خلال خضوعهم للقيم السائدة في هذه المجتمعات. أمّا الشكل الثاني للارتباط، فهو "ارتباط الاندماج الاجتماعي"، وهو يقوم في المجتمعات الأنكلوسكسونية

على قيمٍ وتشريعات تضمن انفتاح المجتمع على الخصائص الثقافية والاجتماعية المختلفة لدى الأفراد الوافدين عليه.

ثمّ انتقل بعلبكي إلى حالة المجتمع اللبناني، فرصد معوقات الاندماج الاجتماعي فيه. ولاحظ جملةً من المؤشرات التي تحول دون تحقيقه؛ وعلى رأسها: تراجع أطر التنظيمات النقابية والعمالية عن الاضطلاع بدورها التنظيمي والمطلبي المستوحى من التجارب اليسارية، وفشلها في تغليب المكوّن المهني الاجتماعي على المكوّنات الطائفية في تركيب هويّات تلك الفئات.

وتحدّث عن فروق الاندماجات بين الطوائف في الثقافة والتربية، بسبب تحصنها بمؤسسات تعليمية طائفية في تنشئة الأبناء. كما أشار إلى الفروق بين المناطق والقطاعات في إمكانات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، ممّا انعكس سلبيًا على أوضاع الأجراء وكفاءة المهنيين، وتسبّب في تشرذم الجسم النقابي.

وسجّل المحاضر في ختام ورقته أنّ ما رصده من معوقات اندماجية في المجتمع اللبناني، قد أدّى إلى تراجع نسبة المشاركة في الحياة السياسية، وتراجع الحقوق في العمل.

أمّا المحاضرة الثانية التي كانت في المحور الثاني للمؤتمر "ما العدالة في الوطن العربيّ اليوم؟"، فقدّمها الدكتور فهمي جدعان، وكان عنوانها "العدالة في ديونطولوجيا عربية". واستعرض فيها تاريخ مفهوم "العدل" وتطوّر التّظهير له. فأشار إلى المكانة الخاصة التي أولاها التّراث الإسلامي له، ولدور فلسفة الأنوار في التّظهير له.

ورأى المحاضر أنّ العودة إلى الفكر الغربي مهمة في تناول المفهوم، لكن من المثير للسخرية إسقاط التجربة النظرية الغربية على واقعنا العربيّ. كما أكّد على أنّ ما صاغته المذاهب الغربية المتداولّة اليوم من تنظيراتٍ تتعلّق بمفهوم "العدالة"، ليس خصيصةً ماهويةً للعقل الغربيّ، بل ينتمي إلى المشترك الإنسانيّ.

وانتهى الباحث إلى ذكر الشّروط الأساسية لتحقيق العدل، ومنها: أهمية العمل والثروة والنمو الاقتصادي المتكامل. كما رأى أنّ بإمكان ديمقراطية عالمية أن تكون من بين تلك الشّروط، وتضطلع بوظيفة تحقيق العدل.

## تحديات الاندماج الاجتماعي ومساائل الأقليات في الوطن العربي

استُهلَّت جلسات محور "جدلية الاندماج الاجتماعي" بجلسة موضوعها "المجتمع العربي والبحث الاجتماعي"، ترأستها الدكتورة أسماء العطية. وقدّم أنطوان مسرّة فيها مداخلة أولى عنوانها "مفاعيل البعد الإنساني على الاندماج الاجتماعي وعلى فاعلية البحث الاجتماعي"، تساءل فيها إذا ما كانت العلوم المسماة إنسانية، والتي تنقلها كبرى الجامعات في العالم فعلاً إنسانية؟ وما العمل لتكون العلوم الاجتماعية والإنسانية إنسانية وتدرس الواقع؟ ورأى في معرض مداخلته "أنّ ثمة مجموعة عوامل تؤثر سلباً في إنسانية العلوم الإنسانية، وهي: المنحى الأكاديمي السائد، والثقة العارمة بدقّة علوم الطبيعة وفعاليتها، والتوجّه نحو حصر بحوث العلوم الإنسانية في منهجيات كميّة، وبيروقراطية البحث، وتراجع تعليم الإنسانيّات في التعليم ما قبل الجامعي مع طغيان الفروع العلميّة. ويرى مسرّة أنّ العلوم الإنسانية لم تعد إنسانية لأنّها انجرت في تجميع أرقام وإحصاءاتٍ وكذلك في بيروقراطية البحث وتراجع تعليم الإنسانيّات في التعليم ما قبل الجامعي.

أما المداخلة الثانية، فكانت لباقر النجار تحت عنوان "الدولة العربيّة: بين إخفاقات البناء وتعطلّ الاندماج"، تتبّع فيها تشكّل الدولة العربيّة منذ الحرب العالميّة الثانية حتّى الآن والقنوات التي في ظلّها صعدت نخبتها السياسيّة إضافةً إلى ضعف عنصر شرعيّتها أو تلاشيه، وهذا ما يعتقد النجار أنّه قد دفع بها لتدعيم هيمنتها على المجتمع أكثر من عملها على تثبيت ممارسات متّسقة مع أنماط الحكم الرّشيد. ويرى النجار أنّ ثمة جزءاً من إخفاقات بناء الدولة الحديثة لم يتمثّل فحسب في تسلّطية الدولة وضعف شرعيّتها وإنّما تمثّل أيضاً في ممارسات الإقصائية الاستبعادية.

ورأى النجار أنّ أيّ تحوّل حقيقي وجادّ نحو الديمقراطية يقود إلى مسألتين رئيسيتين هما: تساوي الحقوق السياسيّة والمدنيّة لكلّ المواطنين والولوج في طريق الديمقراطية يقودان إلى تطوّر معرفي على درجة كبيرة من الأهميّة.

وكانت المداخلة الثالثة من نصيب علي عبد الرؤوف الذي قدّم ورقة عنوانها "الاندماج الاجتماعي بين مأزق الهوية وفخّ العولمة"، ركّز فيها على ثلاث قضايا رئيسة تتحكّم وتؤثّر بصورة غير مسبوقة في إيقاع الحياة في كلّ المدن العربيّة وفي مدن الخليج بالخصوص في تطوّرها المعماريّ والعمرانيّ، وخاصّةً في العقد الأخير. هذه الثلاثية المعقّدة - بحسب علي عبد الرؤوف - تتضمّن المواطنة والهويّة والعولمة متشابكة وتتمثّل في دوائرٍ متقاطعة يستحيل فصلها. وهي تتحكّم في قرارات التنمية والتطوّر ومشروعات التحديث وتوجّهاتها. وحاولت الورقة استكشاف التحوّلات الرئيسة الحادثة في المدن الخليجيّة في العقد الأخير وتحليلها.

أمّا الورقة الأخيرة في الجلسة الأولى من محور الاندماج الاجتماعيّ، فكانت لوليد عبد الحيّ تحت عنوان "نموذج قياس النزعة الانفصاليّة للأقليات في الوطن العربيّ". حاول من خلالها وضع مقياسٍ يمكن الاستناد له لقياس حدّة النزعة الانفصالية للأقليات العربيّة، وتحديد المتغيّرات الأكثر تأثيراً في هذه النزعة، وقياس معامل الارتباط بين المتغيّرات لسدّ الفجوة في نقص الدراسات العربيّة الأمبريقية، وجعل التفكير النظريّ يتكئ على مؤشّرات كميّة تسنده أو تهدّبه من بعض ادّعاءاته غير المستندة لما يكفي من المؤشّرات.

ويقول وليد عبد الحيّ إنّ ما دعاه لتناول هذا الموضوع هو أنّ إحدى جدليّات العولمة أدّت إلى ترابط اقتصادي ماليّ، وفي الوقت نفسه أدّت إلى تفتّت اجتماعي سياسي. بينما يبدو أنّ تفتّت العامل الثقافي ولا سيّما الديني منه يشكّل بحسب عبد الحيّ البعد الأكثر إثارة للتفتّت عند مقارنته بعوامل التفتّت الأخرى.

### نماذج من الاندماج الاجتماعي في المغرب العربيّ

جرت أعمال الجلسة الثانية من محور "الاندماج الاجتماعي" تحت عنوان "المغرب العربيّ وآليّات الاندماج الاجتماعي"، برئاسة الباحث عبد الرحيم بنحادة. وشارك فيها كلّ من الباحثين: عبد الحميد هنية، وامحمد المالكي، ومحمد همام.

قدّم الباحث عبد الحميد هنية الورقة الأولى في هذه الجلسة، وعنوانها: "بناء الدولة المجالية في البلاد التونسية والمغرب الأقصى وآليات الاندماج فيها خلال الفترة الحديثة (في ما بين القرنين ١٧-١٩): دراسة مقارنة".

تناول هنية مؤسّسة "البيعة" باعتبارها أداةً أساسية لفهم الآليات التي تُبنى بواسطتها التركيبات الاجتماعية والسياسية في المغرب وتونس منطلقاً من أسئلة مركزية من قبيل: كيف كانت تجربة البلدين في ممارسة البيعة؟ وما هي الطقوس المعتمدة في ذلك، ورمزيتها السياسية والاجتماعية في بناء الدولة الترابية أو المجالية بالنسبة إلى كلٍّ من القطرين؟ وما هي الأدوار التي تؤمّنهما كلّ من المدن والمجموعات المحلية في صيرورة هذا البناء في كلّ من المغرب الأقصى والبلاد التونسية؟

وبعد معالجة تحليلية دقيقة، استنتج الباحث مجموعة من العناصر، من أبرزها أنّ تونس والمغرب تقدّمان تركيبيتين لهما مركزة سياسية عالية نسبياً. ففي البلاد التونسية، تقوم هذه المركزة على نخبٍ أعيانية مدينية مندمجة تتركز في مدينة تونس أساساً. أمّا في المغرب الأقصى، فهي تُبنى على أساس اتفاقٍ يحصل بين مكونات التركيبة بشأن اختيار السلطان الذي يمثّل رمز الإجماع والضامن لتواصله.

أمّا ثاني ورقة في الجلسة، فكانت تحت عنوان: "الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير"، للباحث محمد المالكي. انطلق فيها من مجموعةٍ من الإشكاليات؛ من أبرزها أنّ الدولة عجزت عن تحقيق مشروع الاندماج الاجتماعي في المغرب الكبير. وبعد معالجة منهجية لهذه الإشكالية، انتهت ورقة الباحث إلى أنّ المساعي العلمية والفكرية ستظلّ مستمرة لفهم كنه الانتقالات الناجحة الحاصلة في العالم، والتي توقع الباحث تضاعفها إن تمكّنت التغيرات الحاصلة في المنطقة العربية من تحقيق نتائج أفضل.

خُتمت الجلسة بورقة "الفنّ المغربيّ جاذباً للاندماج الاجتماعي: دراسة في النصّ الغنائيّ لمجموعة ناس الغيوان المغربية نموذجاً، مقارنةً سوسولوجية" التي قدّمها الباحث محمد همام.

سعت الورقة إلى اختبار التنوع الإيقاعي والموسيقي والمضموني الذي يحمله النصّ الغنائي لفرقة "ناس الغيوان" الغنائية المغربية، من خلال مقارنة تستثمر بعض الأدوات التحليلية المنتمية إلى سوسيولوجيا الفنّ أو نموذجها المتطوّر "البنويّة التكوينية".

## العدالة كانت في صلب مطالب الثورات العربية

تحت عنوان المحور الثاني "ما العدالة في الوطن العربيّ اليوم؟"، عُقدت في اليوم الأول لجلستان أيضاً بالتوازي مع جلسات محور "الاندماج الاجتماعي". وخلال الجلسة الأولى التي كان عنوانها: "خلفية نظرية ومفاهيم"، والتي ترأسها الدكتور إبراهيم العيسوي، قدّم سعيد بن سعيد العلوي ورقةً تحت عنوان "العدالة أولاً من وعي التغيير إلى تغيير الوعي". وقد كانت نقطة الانطلاق في الحديث عن العدالة هي حالة الانتفاضات العربية، إذ فضلّ تسميتها بـ "الانتفاضات بدلاً من "الربيع العربي" الذي ارتبط بربيع أوروبا. وكان الشبان وقودها ومحركها، فهذا بديهي بوصفهم يمثلون نحو 60% من سكان الوطن العربي.

ويذهب المحاضر إلى أنّ الشعارات التي خرجت من ميدان التحرير انقسمت إلى قسمين أساسيين: الأول، عملي تمثّل بمقولة "ارحل"، والثاني تعلّق بإعادة النظر في العدالة، والتي تمثّلت بـ "رفض الفساد والظلم". وتساءل عن الشعارات والأيدولوجيات التي أعلن ميدان التحرير موتها؛ إذ لم نجد في ميدان التحرير شعارات تمتّ إلى القومية العربية بصلة، وبالمقابل، ثمّة وعي عروبي قويّ. وعلى الرغم من ظهور بعض الشعارات القريبة من الماركسيّة، فلم تكن هناك إشارات لصراع طبقي ولا إمبريالية، ولكن ثمّة حديث عن العدالة ورفض اقتصاد الفساد. كما لم تُطرح أيديولوجية الإسلام السياسي؛ فلم يطرح شعار الإسلام هو الحلّ، وإنّما طُرحت شعارات تمتّ إلى الإسلام بوصفه جزءاً من حياة طبيعية.

أما في ورقة أخرى قُدمت في هذه الجلسة بعنوان "أصالة اتّساق الحرية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية في نظرية العدالة"، فقد ساق الدكتور مراد ديانى عدّة فرضيات، أهمّها: أن التّموج الليبرالي المُستدام ينطوي على حرية حقيقيّة متمثّلة في القُدرات الفرديّة المُضمّنة في ثنايا المساواة الاجتماعية والضّامنة لتكافؤ الفرص في المُسبق الأوّلي. وأنّ التّموج الليبرالي المُستدام يضمن الحفاظ على المُحفّزات الفرديّة لتوليد الثّروة الكامنة في أصالة الحرية في المُسبق الأوّلي، كما يضمن مُضاعفتها في اللّاحق البعدي عبر الآثار الجانبيّة الإيجابيّة للمساواة الاجتماعية. وأنّ اتّساق الحرية والمساواة داخل نظرية العدالة لا يستقيم دون انبثاق الإخاء كمنظورٍ بعيد الأمد للعيش المشترك.

وقد حدّد معالم للنموذج المُنسق والمُستدام لما بعد الربيع العربي، تتمثّل بالترابط بين "الحرية - المساواة - الإخاء"، وتعزيز الترابط في الاقتصاد القائم على المعرفة، والتّأصيل الاقتصادي لمبدأ الإخاء. أمّا معالم النموذج الليبرالي المُستدام، فنقوم على: اتّساق الحرية والمساواة، وتكافؤ الفرص المنصف، والجدارة والاستحقاق، وتحديد الملكيّة، وتعظيم القيم واستدامة توليدها، والمنظور البعيد للعيش المشترك.

## لا عدالة من دون حرية

في الجلسة الثانية من محور "ما العدالة في الوطن العربيّ اليوم؟" التي ترأّسها الدكتور أنطوان سيف، تناولت أوراق المحاضرين "خلفية نظريّة ومفاهيم" عن موضوع العدالة. وقدم الدكتور محمد الحدّاد المحاضرة الأولى بعنوان: "جدلية العدالة والحرية في ضوء الثّورات العربيّة". وحاول فيها البرهنة على مسلّمة مفادها أنّه لا عدالة دون حرّية، من خلال سياق الثّورات العربيّة. فهي ثوراتٌ مؤطّرة بفكرة "العدالة" وحقوق الإنسان، على خلاف الثّورتين الفرنسيّة والإيرانيّة. وهي لا تتسجم مع التعريف الكلاسيكي للثّورة الذي يجعل منها انتقالاً طبقيّاً، بل هي - في الحقيقة - انتقال في طبيعة أنظمة الحكم، يجري عبر فترة انتقاليّة سمّأها تطبيق العدالة الانتقاليّة.

وأشار الحدّاد إلى أنّ خصوصيّة الحالة العربيّة تكمن في أنّ الاستبداد فيها قد صار جزءاً من الأعراف، وأصبح يُنظر إليه على أنّه جزء من طبيعة الأشياء. كذلك هي حالة المجتمعات التي عاشت على أعرافٍ موروثّة منذ زمنٍ قديمٍ؛ إذ تصبح طبائع الاستبداد مقبولة فيها. وكانت ميزة تاريخنا المعاصر كامنّة في ضعف الشّعور بالاستبداد.

أمّا المحاضرة الثانية في هذه الجلسة، فقدّمها الباحث عبر العزيز لبيب، تحت عنوان: "إحراجات العدالة في وضع استثنائيّ". وعالج فيها موضوع العدالة بين القاعدة والاستثناء. فمع أنّ العدالة هي النّظام العالميّ بحسب الادّعاء الشائع، فإنّ الاستثناء ضارب في المستوى الرّمزي، ممّا يجعل هذا العالم خاليّاً من العدل.

ومن هذه الاستثناءات، يذكر الباحث مثال سجن "أبو غريب" أوّلًا الذي يمثّل انحرافاً في العدل العالمي وانزياحاً عنه بما أنّه يمثّل عدالة المنتصر، ومثال فلسطين ثانياً الذي تحوّلت فيه العدالة العالميّة إلى مصدر للأعدالة.

وتلا ذلك محاضرةً ثالثة لنجمة حبيب، بعنوان: "العدالة والاشتراكيّة ومفهوم المساواة في الكتابات العربيّة المعاصرة: الرّواية نموذجاً"، ناقشت فيها هذه المفاهيم من خلال الرّوايات المعاصرة في الأدب العربي. فتناولت مفهوم "العدالة" في رواية اللصّ والكلاب لنجيب محفوظ. وبيّنت أنّ كاتبها قد عبّر عن تصوّر المجتمع العربي للحالة الاجتماعيّة والقانونيّة، وهو تصوّر مازال محكوماً في العادة بعقليّة القبيلة أو الحمولة أو العشيرة، وبالعقيدة السياسيّة أو الدّينية في بعض الحالات.

وسلّطت الباحثة الضّوء على رواية الحبّ للمنفى لبهاء طاهر الذي حوّل "الظلم" إلى مفهومٍ فلسفيّ، وعلى روايات سحر خليفة التي ناقشت مسألة حقوق المرأة ومساواتها للرجل، من خلال سيرورة السّياسة والاجتماع في المجتمع الفلسطيني.

كما تناولت الرّؤية الماركسيّة والعلمانيّة للعدالة في الرّواية العربيّة، من خلال رواية الثائر الأحمر لعلّي أحمد باكثير. وهي روايةٌ أرخت للنّورة القرمطيّة، وردّ كاتبها على مشروع العدل الشّامل الذي انفضّ النّاس من حوله وانضوّا تحت لواء "الخلافة الإسلاميّة". وختمت رحلتها بين



التّصوُّص الأدبيّة المعاصرة، برواية حدّا مينة التّللج يأتي من النّافذة التي كانت في نظرها واضحةً ومباشرةً وفعليّةً، هدفت إلى تأسيس المجتمع على الشّريحة المثقّفة من جهةٍ والشّريحة العاملة من جهةٍ أخرى.

## الاندماج الاجتماعي في مصر

انطلقت أعمال اليوم الثاني من المؤتمر السنوي للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة في محور جدليّة الاندماج الاجتماعيّ، بجلسة أولى موضوعها "الاندماج الاجتماعي والمواطنة: الحالة المصريّة". ترأّست الجلسة الدكتورة ثناء عبد الله. وكانت المداخلة الأولى للباحث علي الجلي بورقة عنوانها: "الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة: مصر بعد ثورة ٢٥ يناير نموذجًا". رأى الباحث أنّ المعاناة من الاستبعاد الاجتماعي في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير بلغت ذروتها. وأحصى الجلي أنماط الاستبعاد الاجتماعي في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير، إذ تجسّد النمط المتوسّط في تلك النقائات والفجوات بين الرجل والمرأة، في مجالاتٍ عدّة حدث فيها استبعاد على أساس النوع الاجتماعي. وأصبحت مصر تعيش أزمة، أكّدها تلك الممارسات المخالفة لمواثيق حقوق الإنسان، وضدّ مبدأ سيادة القانون، والمخالفة الواضحة لمبدأ المواطنة، وما يمنحه للفرد من حقوقٍ سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة. وختم الجلي مداخلته بالقول إنّ المجتمع المصريّ يقف اليوم على مفترق طرق، بحثاً عن وجهةٍ يسير فيها نحو إعادة بناء المستقبل بعد ثورة ٢٥ يناير، والتوصّل إلى سبل ملائمة لتعزير أوضاع الاندماج الاجتماعي المبنيّة على حقوق المواطنة.

أمّا المداخلة الثانية، فكانت على لسان مي نجيب بورقة تحت عنوان: "جدليّات الاندماج الاجتماعي للأقباط في مصر بعد الثورة" التي شخّصت العوامل المؤثّرة في اندماج الأقباط في مصر الثورة على المستويين السياسي والمجتمعي. وتناولت عددًا من القضايا والنقاط، وهي: مفهوم الاندماج وجدليّات الدولة والمجتمع، ولمحة تاريخيّة عن اندماج الأقباط الاجتماعي والسياسي، وطبيعة العلاقة بين الأقباط والكنيسة والنظام قبل الثورة، وموقف الكنيسة خلال الأيّام الأولى من الثورة، ومشاركة الأقباط في الثورة. ثمّ طرحت الباحثة في الجزء الثاني من الورقة "معوقات الاندماج" بدءًا من صعود التّيّار الإسلامي ومخاوف الصدام، ثمّ تواتر الأحداث

الطائفية ودلالاتها، مروراً ببرلمان ما بعد الثورة، ثم رحيل البابا شنودة الثالث، وصعود المرشح الإسلامي عبر الانتخابات الرئاسية و(التطمينات) التي وجهها الرئيس المنتخب إلى الأقباط، ثم الأحداث التي أبرزت مواجهات بين الإسلاميين والأقباط بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، وأخيراً ملاحظات ختامية.

وخلصت الباحثة في النهاية إلى عددٍ من الاستنتاجات، أهمّها أنّ دعوات اندماج الأقباط تتناسخ وتزداد تعقيداً نتاج معطيات متراكمة ومستجدّات متواترة لا يمكن التعامل معها - بحسب نجيب - إلا في إطار دولة ديمقراطية مستقرّة تتأسّس على مبدأ الثقة بمؤسّسات العدالة، واحترام الصالح العامّ لجموع المواطنين، وتفعيل مؤسّسات المجتمع المدنيّ من خلال مشاركة الأفراد بعيداً عن حالة الاغتراب التي يعاني منها كثيرون.

وختم الباحث حسن عبيد الجلسة بورقةٍ عنوانها: "دور الحركات الإسلامية في عملية الاندماج الاجتماعيّ في مصر ٢٠١٠-٢٠١٢" سلّط فيها الضّوء على الإخوان المسلمين والدعوة السلفية في مصر في بداية الثورة المصرية في كانون الثاني / يناير ٢٠١١. وتناولت مداخلة عبيد الدور الذي تقوم به هذه الحركات الإسلامية في فعل الدمج المجتمعي في المجتمع المصري، ليحلّل - وبمنهجية علمية - رؤية كلّ من الحركتين ومنهجيهما تجاه التعددية الثقافية وهوية الجماعات في البنية المجتمعية المصرية على مستوى الأحزاب، والمرأة، والأقباط. وتفترض ورقة عبيد أنّ عامل صعود الحركات الإسلامية في المجال المصريّ العامّ وتطورها إيّان الثورة المصرية، لتصبح أحد مكوّنات نخب القوّة، دفعها إلى تطوير خطابها السياسي ورؤيتها الأيديولوجية الدينية التي تقبل الهويات الفرعية على أساس مجتمعٍ مدنيّ حديث.

### المشرق العربي وعوائق الاندماج

عقدت الجلسة الرابعة في موضوع "جدلية الاندماج الاجتماعيّ" بعنوان: "الدولة والاندماج الاجتماعيّ: المشرق العربي". وقد ترأّس الجلسة الباحث دارم البصام. وفي ورقته: "الحالة الطائفية في الثورة السورية: المسارات والأنماط"، تناول الباحث نيروز ساتيك الظاهرة الطائفية

وتأثيرها في مجريات الثورة السورية ليس بوصف الطائفية ملازمة لهذه الثورة، بل كعرض من أعراضها، تفهم في ضوء العوامل الاجتماعية - الاقتصادية - السياسية، وليس في ضوء العاملين الثقافي والديني في حدّ ذاتهما، وإن استخدمت بعض القوى الطائفية هذين العاملين لإعطاء الصراع بعداً طائفيّاً في صيغة "نحن وهم".

وذهب الباحث إلى أنّ التفاوت في مستوى المعيشة هو من أهمّ العوامل التي تؤدّي إلى استمرار قوّة الجماعات الوسيطة والولاءات التقليدية من عرقية وطائفية وقبلية. ولذلك فإنّ التعامل مع القضية الطائفية يقتضي بالضرورة معالجتها على أسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والأمن الوطني وسيقع على عاتق المعارضة السياسية الوقوف في وجه الطائفية السياسية.

وبعد ذلك، قدّم الباحث عبد العزيز خزاولة ورقته: "وهن الدولة وسياسات التفكيك المجتمعي في الأردن". وقد أسّسها على أسئلة جوهرية عالج من خلالها موضوعه، وهي: هل الدولة الأردنية هي فعلاً كيان سياسي قانوني أم أنّها كيان استمرّ وتكرّس بفعل الولاءات التقليدية والجهوية؟ وكيف تعايشت الدولة (ككيان سياسي قانوني) مع كلّ من القبيلة ككيان قرابي نسبي ومع الكيانات الاجتماعية الأخرى؟ وما هي السياسات التي لجأت إليها الدولة لضمان استمرارها وبقائها؟

ويعتقد الباحث أنّ هناك تناقضاً بين الشكل الحالي للدولة واندماج المجتمع، ولا يمكن حلّ هذا التناقض إلا بتغلّب أحدهما على الآخر، وهذا التناقض قد جرى حلّه لمصلحة بقاء الدولة واستمرارها مع تفتيت وحدة المجتمع في الوقت نفسه.

وتحت عنوان: "النظم الانتخابية وأثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمرّ بتحوّل ديمقراطي: حالنا مصر وتونس"، عرض الباحث مصطفى مهند ورقته التي حاول من خلالها مناقشة تأثير النظم الانتخابية المتبعة في الانتخابات التشريعية العربية في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول التي تمرّ بعملية تحوّل ديمقراطي. وأوضح الباحث أنّ كلّ نظام انتخابي ليس صالحاً لكلّ السياقات التاريخية والسياسية، بل ثمة لحظات تاريخية معينة تحتاج إلى نظام انتخابي محدّد.

## بناء الدولة والاندماج الاجتماعي

كانت الجلسة الأخيرة في محور "جدلية الاندماج الاجتماعي" بعنوان "الدولة والاندماج الاجتماعي: اليمن وموريتانيا". وقد ترأس الجلسة الدكتور عبد الله الكندي. وقد حلّ الباحث عادل الشرجبي في ورقة بعنوان "بناء الدولة في اليمن: توحيد النخبة وتفكيك الأمة" عملية بناء الأمة في اليمن، والأسباب التي أدت إلى بروز المظاهر التي تشير إلى التفكك الوطني، مثل بروز الحراك الجنوبي، والحركة الحوثية. وانطلق الباحث من فرضية أنّ عملية التحوّل الديمقراطي التي شهدتها اليمن منذ عام ١٩٩٠ نفّذتها نخبة لا تؤمن إيماناً حقيقياً بالديمقراطية، لذلك عمدت إلى بناء الدولة وفقاً لشروط لا تتلاءم مع متطلبات الديمقراطية الليبرالية، فعوضاً عن بناء دولة مواطنة متساوية، عمدت إلى بناء دولة رعوية، وعطلت مبدأ التداول السلمي للسلطة، عبر إضعاف مؤسسات التحوّل الديمقراطي، وتجريدها من طابعها السياسي، والتي هي في الوقت ذاته مؤسسات الاندماج الاجتماعي، وعندما ظهرت بوادر التفكك الاجتماعي لم يتّخذ النظام سياسات إصلاحية، بل على العكس عمل على إنكارها، الأمر الذي أدّى إلى تحوّل المطالب من الإصلاح إلى فكّ الارتباط.

وفي ورقة بعنوان "أزمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج والمواطنة: موريتانيا نموذجاً"، شخّص الباحث حماد الله ولد السالم جذور أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا. ورأى أنّ نشأته فرنسية بامتياز، حدوداً وإدارةً وتنظيماً وحتى استقلالاً، وأنّ ولادة الدولة الوطنية الموريتانية جاءت قيصرية، وفرضت على مواطنيها الإذعان والطاعة، وقضت على التعددية السياسية والنيابية وصفت جيوب المعارضة الوطنية وقوى الرفض. وأبرز مظاهر أزمته الهوية الضائعة، وانقسام المجموعة الثقافية التاريخية، والفساد، والاستبداد، والإرهاب. ولإنقاذ مشروع الدولة الوطنية، اقترح ولد السالم العمل على إعادة السلطة إلى المدنيين عبر انتخابات حرّة ونزيهة في ظلّ حكومة انتقالية توافقية مستقلة وإنهاء الدور السياسي للجيش.

أمّا الباحث هاني المغلس، فقد رأى في ورقته المعنونة "الدولة والاندماج الاجتماعي في اليمن: الفرص والتحديات" أنّ اليمن نموذج صارخ لإشكاليات الاندماج الاجتماعي ومفهوم الدولة

الحديثة، نظرًا للتركيبية القبلية المتجذرة وانعكاساتها على البنى الثقافية والاقتصادية. كما أوضح أنّ المجتمع اليمني أظهر قابلية كبيرة للاندماج الاجتماعي في مناسبتين على الأقلّ انتهتا بفشل الدولة في تجسيد التوق الاجتماعي لحياةٍ مشتركةٍ تقوم على المساواة والعدالة الاجتماعية، كانت الأولى بعد تحقيق الوحدة اليمنية؛ والثانية هي الثورة الشبابية التي انطلقت في شباط / فبراير ٢٠١١، ومثلت فرصة غير مسبوقّة للوحدة الاجتماعية بعد سنوات من الحروب والصراعات. غير أنّ تخلّق نظام سياسي انتقالي من رحم النظام السابق وظيفته إدارة صراعات النخب في هذه المرحلة والتوفيق بينها يوشك أن يبذد اللحظة التكاملية التي تحققت بفعل شهورٍ طويلةٍ من الاحتجاجات الشعبية.

### العدالة والعدالة الانتقالية

خُصّصت الجلسة الأولى من اليوم الثاني في محور "ما العدالة في الوطن العربيّ اليوم؟" لموضوع "العدالة الانتقالية، وترأسها الدكتورة فريدة بنّاني. وقدم فيها الدكتور كمال عبد اللطيف مداخلته بعنوان "العدالة الانتقالية والتحوّلات السياسيّة في المغرب: تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة". وتحدّث فيها عن تجربة "هيئة إنصاف" في المغرب، وعن تاريخ الاضطهاد السياسيّ التسلّطي بعد الاستقلال الذي تبعه إعلان الحسن الثّاني عن تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وتأسيس "الهيئة المستقلّة للإنصاف والمصالحة". ترتّب عن ذلك نوعٌ من التقارب في وجهات النظر بين الحكم والمعارضة التي رحّبت بالمبادرة، ممّا مهّد لإمكانية تحقيق المصالحة وإعادة الاعتبار للعمل السياسيّ الديمقراطيّ الذي تتفق عليه مكونات المشهد السياسيّ المختلفة.

هذا ما دعا الباحث إلى استنتاج أنّ مشروع الإصلاح السياسيّ في المغرب، لم ينشأ نتيجة ثورةٍ أو تحوّل مفاجئ في نظام الحكم، بل نتيجة التفاعل الإيجابي بين الفاعلين السياسيين في بلدٍ تتجه فيه الدولة مع النخب إلى ترتيب نوعٍ من التدبير الانتقالي للسلطة.

وختم الباحث مداخلته بالحديث عن حصيلة عمل هيئة "إنصاف" في مجال جبر الضرر، وتوصيات تقريرها الختامي بتعزيز آليات الممارسة الديمقراطية على نحو يمنع انتهاك حقوق الإنسان، وتعميق مبدأ الفصل بين السلطات، ووجوب تضمين الدستور نصاً صريحاً يتناول الحريات والحقوق الأساسية.

أما المداخلة الثانية، فكانت للدكتور عبد الحيّ مودن، وعنوانها: "العدالة الانتقالية والسلطوية: نموذج المغرب"، وركز فيها على مفهومين هما: السلطوية، والعدالة الانتقالية.

تطرق الباحث إلى الموجات الديمقراطية التي عرفها العالم في القرن المنصرم، لينتقل من ثمة إلى رصد تجربة المغرب في هذا المجال، فعدّ النّظام المغربيّ سلطويّاً، لكنّه قادرٌ على التكيف مع المتغيّرات. وهذا ما يفسّر - في نظره - تخلف المغرب عن الالتحاق بالمدّ الثوري العربي، لأنّ النّظام قد أجرى مجموعةً من الإصلاحات، ولا سيّما في ما يتعلّق بالأمازيغ والمرأة وتحديث القوانين.

أما مفهوم "العدالة الانتقالية"، فقد انطلق الباحث في رصده من سؤال: ماذا تفعل الدولة في جرائم ارتكبتها؟ والجواب بحسبه هو أنّ الدولة تتناسى الجرائم التي ارتكبتها، ولا تحاسب القائمين بها. وهذا ما يمكن من القول: إنّ العدالة المتعلّقة بجرائم الدّول، بمعناها العقابي والجنائي، لم تتحقّق ولن تتحقّق. لذلك جاء مصطلح "العدالة الانتقالية" أو "العدالة التعويضية" صيغةً بديلةً عن العدالة العقابية والجنائية.

ورأى الباحث في ختام مداخلته أنّ العدالة الانتقالية أو المصالحة، لا تعني الديمقراطية، لكنّها توفرّ للدولة المجال للقيام بإصلاحاتٍ سياسيّة، من شأنها أن تعطيها شرعيّةً أكبر مثلما حدث في المغرب، كما أنّها تحدّ من قدرة الدولة على استخدام العنف.

## العدالة في التراث

وضمن موضوع "ما العدالة في الوطن العربي اليوم؟" أيضاً، عُقدت الجلسة الرابعة للمؤتمر السنوي بعنوان "العدالة في التراث"، وترأسها الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن. وقدّم فيها امحمد جبرون ورقة بعنوان "العدالة في الفكر السياسي التراثي". انطلق جبرون من أنّ سؤال العدالة هو سؤال مركزي يتواتر طرحه في جميع الدول التي تمرّ بمرحلة التحوّل الديمقراطي. وهذا ما يفرض ضرورة الربط ما بين المفاهيم التراثية للعدالة، والتي يجب استحضارها بوصفها تجاربَ ملهمة، والمفاهيم الحداثوية للعدالة التي تتواءم مع متطلّبات اليوم. ثمّ تناول الباحث مفهوم العدالة في الإسلام، من خلال تيارات ثلاثة: الفقهاء وعلماء الشريعة، والمنتكّمون ومن أبرزهم المعتزلة، والفلاسفة. انتقل جبرون إلى الإصلاحيين العرب ومحاولات تجديد مفهوم العدالة، ولا سيّما الشيخ محمد عبده.

بعد ذلك، جاءت المداخلة الثانية للباحث إبراهيم بوتشيش بعنوان "خطاب العدالة في كتب الآداب السلطانية". وانطلق من ثلاثة أسئلة مركزية هي: ما مفهوم العدالة في متون الآداب السلطانية، وما هي الموجّهات الناظمة لها؟ وما هي المرجعيات المؤلّدة لخطاب العدالة لدى مؤلّفي الآداب السلطانية؟ وهل ثمة موقع لحقوق الإنسان في خطاب العدالة لدى كتاب الآداب السلطانية؟ ويرى بوتشيش أنّ مفهوم العدالة في متون الآداب السلطانية هو مفهوم ملتبس، وكأنّ كُتّاب الآداب السلطانية تقصّدوا أن يجعلوا هذا المفهوم فضفاضاً لكي يبرّروا استبداد السلطان. كما أنّ المفهوم جاء بإيحاء من الحاكم وبناءً على رغبته. ويرى أنّ الكُتّاب لم يقدّموا معرفة نظرية في العدالة، ولكنهم كانوا يجمعون النصوص ليصار إلى توظيفها في تبرير استبداد الحاكم، ومن ثمّ، من غير المجدي البحث عن نظريات للعدالة في تلك الكتب. ويخلص بوتشيش إلى أنّ الآداب السلطانية برّرت الاستبداد، وحرّمت الخروج عليه، وهو ما أدّى إلى تقييد حرّيات الفرد في النقد، أي المعارضة.

## العدالة: تمثّلات وتجلّيات

ترأس الجلسة الأخيرة في محور "ما العدالة في الوطن العربي؟" الدكتورة هناء الجوهري. واستُهلّت الجلسة بورقةً للباحث محسن بوعزيزي تحت عنوان "العدالة في عيون السجناء: بحث في التمثّلات الاجتماعية"، أكّد فيها أنّ السجناء أكثر الناس إحساسًا بمسألة العدالة.

وقسم بوعزيزي المساجين إلى ثلاثة أقسام: الأول هو الموقوف، والذي يصنع قصّةً وقائيّةً تشكّل له فرصة للنّجاة، وقسم دائم العودة إلى السجن لعدم الإحساس بالقانون، والشريحة الثالثة هي شريحة المحكومين بالإعدام، والذين لديهم زمنيّة مختلفة وخاصة بهم.

وقدّم الدكتور باسم سرحان ورقة عنوانها "عدم المساواة تجلّيًا لعدم العدالة في التنمية العربيّة"، ناقش فيها العدالة الاجتماعية من خلال التنمية البشرية في عدّة دول عربيّة، وهي مصر وسورية ولبنان وفلسطين والعراق.

وقال سرحان في معرض نقاشه، إنّهُ لا علاقة بين النمو الاقتصادي الذي حقّقته الدول العربيّة واستفادة غالبية المواطنين من ثماره، ولا سيّما الفقراء.

وختم سرحان بأنّ سياسات التعديل الهيكلي لليبرالية الجديدة لم تترك إلّا مجالًا صغيرًا لإعادة صوغ التنمية في إطار مفهوم بعيد عن مفهوم النّجاح في السوق.